

نجاح التعاون الزراعى

والسبيل إليه بتأمين الماشية

تعد حركة التعاون من الحركات الميمونة فى عصرنا الحديث . فإنها تنهض بالعامل والصانع والفلاح والمالك الصغير وتجعلهم ينتفعون بمشاجتهم أو مشترياتهم بحيث يحصلون فى الأولى على ثمن التجزئة للجملة ويحصلون فى الثانية على ثمن الجملة للتجزئة . فهم منتفعون فى الحالين . وذلك لأنهم سواء أكانوا منتجين أم مستهلكين يستفنون عن الوسطاء الذين يحصلون على أكبر مقدار من الكسب .

فالفلاح الذى ينتج الحبوب ومشتقات اللبن والأثمار والبقول والفراخ والبيض يبيعها فى العادة للوسيط أى التاجر الذى ينقلها من قريته إلى المدينة . وهذا الوسيط يشتريها بالثمن البخص ويبيعها بالثمن الباهظ ويحصل على فرق الثمنين . ولكن ضرر الوسيط لا يقف عند هذا الحد . لأنه وهو يبيع بالفلاء ويطلب على الدوام أعلى الأثمان يثبط المستهلكين عن الشراء فيكون لهذا التثبيط أثره فى الإنتاج . ولكن أعضاء الجمعية أو الشركة التعاونية التى يؤلفها الفلاحون مثلا أو العمال الأجراء أو المالكون الصغار يمكنهم بهذه الشركة أن يصلوا إلى المستهلكين مباشرة . وهم لذلك يستطيعون خفض الأثمان فيشجعون هؤلاء المستهلكين على الشراء كما أنهم أى العمال والملاك يحصلون على أثمان حسنة تشجعهم على الإنتاج الكثير . فيتم الرضاء فى الجهتين .

ولكن فائدة التعاون لا تقتصر على هذا الكسب فى البيع والشراء . فإن هناك فوائد لا تحصى إلا إذا استخدمت من أجلها مبالغ ضخمة من المال . وهذه المبالغ يعجز عنها الفلاح أو المالك الصغير بمفرده ولكنه يقدر عليها بجموعه . كما أننا لا ننظر من المالك الكبير أن يقوم بها لأنه مستغن عنها بربع الأرض قانع به لا يطلب المزيد .

مثال ذلك مشتقات اللبن ونقله طازجا الى المدن بعد تعقيمه بالوسائل التى لا تنقص ميزاته الصحية . فإن صناعة اللبن تحتاج الى خبرة فنية لا يعرفها غير المتخصص لها من خريجي الكليات الزراعية العالية . ونحن نرى أنه ترد الى مصر كل عام من الأقطار الاجنبية أنواع من اللبن مختلفة الطعم والنكهة يقدر ثمنها بمئات الألوف من الجنيهات ويعجز فلاحنا عن استخراجها أو ما يضارعها من اللبن المتوافر لديه . ثم هناك الثمار المختلفة وانتقاء سلالاتها

الحسنة وتعبثها وتجفيفها لكي تصل الى الأسواق الأجنبية . والابتكار التجارى فن يحمله الفلاح . وقد رأينا إعلانات في المجلات الأمريكية عن الذرة تباع بقناديلها في الطلب وعن الرودة تشتريها ربوات البيوت معبأة في طلب القصدير لكي يفسط عليها أعضاء البيت لميزاتها الطبية . بل إن البامية تباع في الصيدليات دواء للعدة . وكل هذا الابتكار التجارى يصجز عنه الفلاح . وكذلك الشأن في آلات الرى أو الحرث أو الحصاد . فإن الفلاح بمفرده لا يمكنه أن يشتري واحدة منها لفلاحتها ، ولكنه اذا اشترك مع غيره من الفلاحين أو صفار المالكين استطاع ذلك وانتفع بما تعود به هذه الآلات عليه من اقتصاد في إنتاجه . فالشركة أو الجمعية التعاونية يمكنها أن تجدد المال - الذى لا يجده الفلاح المنفرد - لتعين المتخصص فى إنتاج الجبن الممتاز ، كما يمكنها تعيين المتخصصين لتجفيف الثمار أو تعبثها للبيع فى الأسواق الأجنبية . وهذا الى الاستشارات المذرة التى يحصل عليها أعضاء الشركة التعاونية فى اختيار السلالة الممتازة للدجاج أو البقر أو الخاموس أو البذور أو غير ذلك .

فالجمعية التعاونية هى خير ما يمكن استنباطه لترقية أحوال الفلاح الاقتصادية فى نظامنا القائم . ونستطيع أن نتوسع ونبين الأعمال المختلفة التى تقوم بها الجمعيات التعاونية وهى تعد بالملئات ، فإن الجمعية التعاونية تصح أن تكون بنكاً لحفظ الودائع وللتسليف بقوائد صغيرة ، كما تصح أن تكون شركة للتأمينات الصغيرة على الماشية أو على المحصول ، بل يصح أن تقوم ببناء المنازل . وهناك جمعيات للتأمين ، اشتركت فى حركات ثقافية كان منها زيادة النور والمطاف بين أعضائها .

والآن نتساءل : إذا كان هذا بعض ألوان النشاط الذى تقوم به جمعيات التعاون وإذا كانت الأموال التى تملكها تحصى بالملايين بل بمئات الملايين من الجنيهات فى بعض الأقطار الأوروبية والأمريكية ، فلماذا لم تتقدم فى مصر مع مضي المدة التى كنا نحسبها كافية للتعليم والتدريب ومع أننا جميعاً نسل بأننا فى ظروفنا القائمة لا يمكن أن نجد وسيلة أخرى للترقية الاقتصادية والفنية للفلاحين تفضل هذه الجمعيات التعاونية ؟

إننا نعتقد أن السبب فى ضعف حركة التعاون فى مصر يرجع الى أننا أهملنا الأسس التى تبنى عليها مصالح الفلاح . فإن جميات التعاون عندنا أنشئت لأعمال مختلفة ولكنها تركت العمل الأصل والمهمة الأساسية التى كان ينبغى أن تلتفت اليها ، نعى تأمين الماشية . فإن فلاحنا لا يمكنه ان يمارس الزراعة بلا ماشية . بل هو لا يجد الطعام الذى يكفل له ولأولاده ولزوجته الصحة بلا ماشية ، فالماشية هى محور نشاطه الزراعى يحرب عليها أرضه ويروىها ويدرس بها قححه ويسمد من روثها زرعها ومنها يحصل على اللبن الذى تستقيم به صحته ويلدأ به عن أولاده الأمراض . وحين تموت الخاموسة أو البقرة ينهد نشاطه الزراعى ويبقى متاعراً فى اقتصادياته وصحته الى أن تعود اليه الفرصة فيشتري ماشية أخرى . وليس شئ آخر عند

الفلاح يساوى الماشية فى القيمة . فإن الجمعيات التعاونية قد أنشئت عندنا لى تشتري له البذور أو السماد أو الآلات الزراعية أو لى تباع له محصوله ، ولكن كل هذه الأشياء ليست شيئا يذكر فى وجدان فلاحنا لزاء الحاموسة أو البقرة الحلوب .

لذلك نحن نقترح اقتراحا فذا لنجاح الجمعيات التعاونية فى مصر نصمن به اشتراك مائة فى المائة من الفلاحين فيها . ونعنى مائة فى المائة وليس ٩٩ فى المائة لأننا نعتقد أنه لن يشذ واحد عن الالتحاق بها اذا أخذ برأينا الذى لا نبنيه على المنطق فقط ، بل على الاختبار الطويل لحال زراعتنا وريضا المؤسسة . وهذا الاقتراح هو أن يكون أساس الاشتراك فى الجمعية التعاونية فى الريف كله قائما على تأمين الحاموسة والبقرة بحيث اذا نفقت تؤدى الجمعية لصاحبها عشرة جنيهات فورا لى يشتري غيرها ، وقد يكون قسط التأمين الذى يؤديه العضو فى الوقت الحاضر عاليا يبلغ نحو ٥٠ قرشا مثلا ، فاذا كان الأمر كذلك فإن الحكومة يجب أن تساهم بنصف القسط مثلا نحو خمس أو ست سنوات ثم تنقص مساهمتها الى الثلث ثم تلغىها بعد نحو عشر سنوات حين تقوى الحركة وترتق أحوال الفلاحين الاقتصادية .

ومتى وثقنا بأن جميع الفلاحين قد اشتركوا فى الجمعيات التعاونية فإننا نستطيع أن نشرع فى التوسع الاقتصادى لنشاطها . مثال ذلك : يمكننا أن نجعل دار الجمعية تسلم قسط التأمين لينا بدلا من النقد ، ثم نعين لكل جمعية كبيرة خبيرا بصنع الجبن فيحيل هذا اللبن الى قشدة وزبدة وجبن لا تباع فى أسواقنا فقط ، بل فى الأسواق الخارجية . ثم ترتقى من ذلك الى أن نجعل دار الجمعية — عن طريق موظفيها الخبراء — تسلم الثمار والبيض والدجاج وتعطى البذور للسلاطات الحسنة من الخضراوات والثمار ، بل يمكن الجمعية أن تتوسع فتفرض الفلاحين قروضا صغيرة بأرباح اسمية وتبنى المنازل وتفتنى الحميز والحاموس والثيران للقاح وتقيم المعارض الزراعية المحلية وغير ذلك .

وأساس كل ذلك ، أى الأساس الذى يكفل لنا مائة فى المائة من الفلاحين أعضاء فى هذه الجمعيات ، هو تأمين الماشية . وأنا اتحدى أى إنسان له أقل الخبرة بزراعتنا أن يخطئ هذا الرأى .